

الفهرس

مقدمة 5

القسم الأول

مبدأ تنازع القوانين ضمن إطار

شبكة الإنترنت

الفصل الأول: القانون الواجب التطبيق ضمن إطار شبكة

الإنترنت 19

الفقرة الأولى: قواعد الإسناد كوسيلة لحل مسألة تنازع

القوانين 20

النبذة الأولى: الأصول التاريخية لتنازع القوانين 22

النبذة الثانية: الإتجاه الحالي لتنازع القوانين 26

الفقرة الثانية: حالات استبعاد القانون الأجنبي المختص

للنظر في النزاع 32

النبذة الأولى: النظام العام 33

النبذة الثانية: التحايل على القانون أو نظرية الغش

نحو القانون 35

- الفصل الثاني: حدود تطبيق مبدأ تنازع القوانين على النزاعات الدولية الحاصلة على شبكة الإنترنت** 39
- الفقرة الأولى:** النزاعات التي تطرح غالباً على شبكة الإنترنت 41
- النبذة الأولى:** حقوق الملكية الفكرية 41
- النبذة الثانية:** القانون الواجب التطبيق على العقد الجاري على شبكة الإنترنت 51
- الفقرة الثانية:** الحلول المقترحة وفق الآليات والوسائل القانونية المبتكرة خصيصاً لشبكة الإنترنت 62
- النبذة الأولى:** المعاهدات والإتفاقيات الدولية 63
- النبذة الثانية:** التنظيم الذاتي 66
- النبذة الثالثة:** العقد 69
- النبذة الرابعة:** التحكيم 70

القسم الثاني

مبادئ تنازع الإختصاص القضائي

وتنفيذ الأحكام الأجنبية ضمن إطار شبكة الإنترنت

- الفصل الأول: مبادئ تنازع الإختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام الأجنبية وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص** 81
- الفقرة الأولى:** المبادئ العامة في تنظيم الإختصاص القضائي الدولي 84

84	النبذة الأولى: الإختصاص الأصلي
86	النبذة الثانية: الإختصاص الطارىء
	الفقرة الثانية: مسألة تنفيذ الأحكام الأجنبية على
90	الأراضي الوطنية
	النبذة الأولى: شروط منح الصيغة التنفيذية للأحكام
90	الأجنبية
	النبذة الثانية: آثار منح الصيغة التنفيذية للأحكام
96	الأجنبية
	الفصل الثاني: مدى ملاءمة مبادئ تنازع الإختصاص
	القضائي وتنفيذ الأحكام الأجنبية مع مقتضيات شبكة
101	الإنترنت
	الفقرة الأولى: الإشكاليات التي تطرحها شبكة الإنترنت
	على صعيد تنازع الإختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام
103	الأجنبية
	النبذة الأولى: المحاكم الصالحة للنظر في النزاعات
105	الحاصلة على شبكة الإنترنت
	النبذة الثانية: الصعوبات التي تطرحها شبكة الإنترنت
124	على صعيد تنفيذ الأحكام الأجنبية
	الفقرة الثانية: الحلول المطروحة لمواجهة مقتضيات شبكة
131	الإنترنت
131	النبذة الأولى: الحلول المطروحة على صعيد التشريع
137	النبذة الثانية: الحلول المطروحة على صعيد القضاء
143	الخاتمة